بالمعنى الذي ولا يتعين ذلك لجواز أنه صلى الله عليه وسلم قال كل لفظ في مجلس
أو أنه عبر ليفيد أن المدار على وجود الايمان بالله ورسوله لا خصوصية لفظ
الشهادة بنص على ما مر في حديث جبريل وأن محمدا عبده ورسوله مر الكلام
عليها في الخطبة وعلى هذه للعين في حديث جبريل فلا تطبل بإعادته وإقام
الصلاة أصله إقامة فحذفت تاؤه للإضافة مع ما بعده كما وقع في القرآن
وإيتاء الزكاة إلى أهلها فحذف للعلم به وذكر هذه الثلاثة هكذا في سائر الروايات
لأنها وجبت كذلك أولا ما وجب الشهادتان ثم الصلاة ثم الزكاة قال بعضهم
وفرضها سابقة فرض الصوم السابق لفرض الحج التي لكن قال بعض المتأخرين
المطلعين على الفنون والحديث لم يتحرر لي وقت فرض الزكاة أو تقدمها للإفضل
فالإفضل والأكيد فالأكيد قيل وينبغي منه أنه إذا تعذر الجمع بينهما كمن ضاق
عليه وقت صلاة وتعين عليه فيه أداء زكاة لفرض وزوجة المستحق قدم الأكيد
وهو الصلاة انتهى وليس على إطلاقه بل الذي بان أن المستحق إن لحقه ضرر
بتقديم الصلاة حرم تقديمها وجاز أعطاؤه أخذا من إجماعهم أخذا جماعهم عن
وقتها إذا عارضها إنقاذ غوث بتراويح ونحوه انتهى ميت لو ترك تجهيزه لا خلها
لأن تدارك ما مكن بالقضاء ولخوف الضرر لا يتدارك ولو تعارضت صلاة العشاء
وإدراك الحج وجب تقديمه وتركها لأنه يشق قضاؤه بخلافها وحج البيت وصوم
رمضان فيه أن الشرع نقلهم الناس في أموالهم وأبدانهم فلذلك كانت العبادة
إما بدنية محضة كالصلاة أو مالية محضة كالزكاة أو مركبة منهما كالحج بين
لدرجة التكفير بالمال بينهما وفي رواية تقدم صيام رمضان وحج البيت قيل الأولى
وهم لأن ابن عمر كما رواه مسلم زجر من قال له أتقدم الحج على الصوم ثم
عكس وقال هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى والصواب
أنها ليست وهما فإنها صحت عن ابن عمر من طرق بغير قال المصنف والأظهر والله أعلم
أن ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مرتين مرة بتقديم الحج ومرة
بتقديم الصوم ورواه أيضا على الوجهين في وقتين فلما رد عليه الرجل
وقدم الحج قال ابن عمر لا ترد علي ما لا علم لك به ولا تنقم علي ما لا تعرفه ولا تقدح

فيما

قوله فلما رد عليه الرجل الخ أي بتقديم الحج على الصوم كما في المسعودي وأما الرجل الذي رد عليه ابن عمر بتقديم الصوم على الحج فهو أبو بكر بن أبي شيبة كما ذكره الحافظ ابن حجر

فيما لا تحققه بل تقديم الصوم هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس في هذا نفي لسماعه على الوجه الآخر ويحتمل أنه كان يسمعه بالوجهين ثم
لما رد عليه الرجل شيء الوجه الذي رده فأنكره قال وأما قول ابن الصلاح
فحاصله على ما سمعه وبهيئة عن عكسه فحجة لكون الواو للترتيب وهو مذهب
كثير من فقهاء شافعيين وسند وذي نحويين وعلى مقابله الأصح أنها الكل لأن
وهو أن الواو ليست للترتيب
فرض في شعبان في السنة الثانية والحج فرض سنة ست أو سبع فرتبا ذكر الترتيبها
فرضا ورواية تقديم الحج كما هاصدرت ممن يدري الرواية بالمعنى فقدم وأخر
نظرا إلى جواز تأخير الأولى والأهم في الذكر فضعيف لما مر من صحة الأمرين
رواية ومعنى من غير تنافي بينهما فلا يصار إلى إبطال أحدهما ولأن في باب
احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا أقدح في الرواية والرواة إذ لو وقع ذلك
لم تثق بشيء منها الا القليل وهو باطل لما فيه من المفاسد وتعلق من يتعلق
به ممن في قلبه مرض انتهى ملخصا وهو ظاهر جلي وتعجب بعض الشارحين
ممن أنكاره احتمال التقديم والتأخير واعترضه بما حاصله نص العلماء على وقوعه في القديم والتأخير
في القرآن صريحا واحتمال الأخ محمل عنا حوى إذ الأصل أعوى عنا إذ الأعوى
الأخص الضارب إلى سواد والقشا اليابس المتقبض وساق آيات كثيرة آخرها
منها يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
الآية فيها تقديم وتأخير لا قتضائها تطهر ان السفر والمرض حدثان وتقديرها
إذا قمتم إلى الصلاة وأحدث منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وامسحوا
ما ذكر فإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر ولم تجدوا وما قمتم
إلى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة طاهرة
أشير إلى العود آنفا في الكفارة فيتحرر ثم يعودون عن فتحرير رقبة الخ
تعقبات من بين يديه الآية فيه ذكر أيه تعقبات من أمر الله يحفظونه
من بين يديه ومن خلفه فوق اثنين أي اثنين فما فوق قال فإذا كان هذا
التقدير عند العلماء في نص القرآن فكيف يبعد أن يكون في عبده على أنه
جاء في الجملة الواحدة كما في ذكاة الجنين ذكاة أمه أي ذكاة أمه ذكاة له على رواية
جماعة من أهل الحديث وهو عليه فوق الثنتين

تأمل هذه العلاوة وما قبلها وما بعدها تفهم ان ما قبل ما بعد لانه